



بنك السودان المركزي



النشرة الدورية لبنك السودان المركزي Central Bank of Sudan Public Information Note

السنة الاولى العدد (9)

يناير 2011 January

بسم الله الرحمن الرحيم

النشرة الدورية لبنك السودان المركزي (يناير 2011)

Central Bank of Sudan

Public Information Note (January 2011)

المحتويات

1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان :	2
2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني:	4
1-2 التضخم	4
2-2 عرض النقود:	4
3-2 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:	7
4-2 التمويل المصرفي وتطور الجهاز المصرفي:	9
5-2 موقف القطاع الخارجى: حركة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	11
6-2 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية :	13
-منحني العائد علي شهادات شهامة:-	16
-منحني العائد على صكوك الإستثمار الحكومية:	19

بسم الله الرحمن الرحيم

"تهتم النشرة بتوفير معلومات دقيقة وموثقة علي أساس شهري عن أداء الإقتصاد السوداني وتنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وسياسات سعر الصرف ، وتعكس نشاط لجنة السياسات فى البنك المركزى وتهدف الى تمليك الرأى العام معلومات عامة عن مسار الاقتصاد والفرص والتحديات الماثلة والتدابير والاجراءات المطبقة لضمان الاستقرار المالى والنقدى وتحقيق الاهداف التنموية فى السودان"

1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان :

قلل بعض المراقبين من سرعة تعافى الاقتصاد الأمريكى خلال العام 2011م واستقرت التوقعات حول معدلات نمو لا تتجاوز 3% وبطالة 9.5% ، فيما تشير التحليلات الى صعوبة تخفيض معدلات البطالة الى مستويات 5% قبل العام 2015م، ولايزال تحقيق الاستقرار المالى والنقدى عالمياً غير مؤكد، حيث تنمو البلدان المتقدمة بوتيرة أبطأ من سائر بلدان العالم، وهذا يمثل مصدراً للتحديات التي تواجه سياسات دول منطقة اليورو والدول الأمريكية على حد سواء، حيث ظهرت الضغوط مجدداً في أسواق التمويل في منطقة اليورو، وهبط الدولار إلى أدنى مستوياته منذ شهرين وسط تنامي الثقة بشأن النمو الاقتصادي العالمي وعلى خلفية سماح الصين لعملةها بالارتفاع إلى رقم قياسي جديد . وارتفعت فروقات العائد بين العملة الأمريكية والعملات الرئيسية مع تنامي التفاؤل بشأن النمو الاقتصادي العالمى وتزايد التكهّنات بارتفاع أسعار الفائدة في أوروبا والمملكة المتحدة، الأمر الذي أدى إلى تعرّض الدولار لمزيد من الضغوط ، واتخذ الجنيه الإسترليني مساراً موازياً لمسار اليورو مستفيداً من ارتفاع معدلات العائد حيث أدى تزايد الضغوط التضخمية إلى توقعات بأن يضطر بنك إنجلترا إلى رفع أسعار الفائدة في وقت أقرب مما كان متوقعاً .

ارتفعت اسعار البترول عالمياً وتخطى سعر البرميل حاجز ال 100 دولار وهى المرة الاولى منذ الازمة المالية العالمية ، ويتوقع ان يتحسن اداء الميزان التجارى فى السودان نتيجة لارتفاع عائدات الصادرات البترولية ، وتشير التقديرات ايضاً الى نمو عائدات الذهب والتي وصلت الى حوالى مليار دولار بنهاية العام 2010م، ويتوقع ان ترتفع عائدات الذهب فى الاعوام القادمة نتيجة للجهود المبذولة لتشجيع التعدين التقليدى وجذب الاستثمارات الخارجية . وبالرغم من عدم وضوح

الرؤية حول قسمة عائدات النفط بعد الانفصال، الا ان هناك نسبة مقدرة ستعود للشمال بسبب امكانية استفادة السودان الجنوبي من البنية التحتية لصناعة النفط بالشمال من ناحية وتحويل ونقل البترول عبر الانابيب وتكريره فى المصافى وتصديره عبر الميناء من ناحية اخرى، مما يجعل التنسيق فى انتاج وتصدير البترول ضرورة حتمية لكلا الطرفين .

مما لاشك فيه ان التبادل التجارى يودى الى زيادة الانتاج والاستهلاك بين الدول مما يسهم فى رفع مستويات الرفاهية للسكان، واذا قامت التجارة الحرة بين بلدين فهذا يعنى انتقاء قيود الجمارك والقيود الكمية الاخرى (الحصص والكوتات) ، وبالتالي فان تسهيل التجارة المعتمدة على الميزات النسبية، يمكن ان يسهم فى رفع القدرات الانتاجية بفتح الاسواق الخارجية، وتحسين العائد على المنتجين من ناحية، ومن ناحية اخرى فى حالة السماح بحرية حركة السلع باعتبار التجارة بين الشمال والجنوب ضمن تجارة الحدود حتى فى ظل اصدار عملة الجنوب، فهذا يعنى عدم حوجة الاقتصاد فى السودان الجنوبي الى عملات حرة لاستيراد العديد من السلع الاساسية كالذرة والقمح والمواد البترولية وفى المقابل يستفيد الشمال من فرص التجارة والاستثمار فى جنوب السودان وامكانية المساهمة فى انشاء المشروعات الزراعية والصناعية مما يعود بالفائدة على الطرفين ويسهم فى ايجاد الاندماج والتكامل الاقتصادى والذى بدوره يسهم فى خلق فرص العمل وزيادة الانتاج وتحسين المعيشة . ولذلك تعتمد التوقعات على نجاح اللجان المشتركة بين الطرفين فى فهم ضرورات التكامل الاقتصادى واهمية التجارة والاستثمار بين الطرفين لضمان المصلحة المشتركة .

مع افتتح البلاد اقتصادياً يتوقع ان تسهم الاستثمارات الامريكية والاوربية فى مجال انتاج وتصدير النفط، وذلك لما تتميز به التقنية الامريكية من القدرة على التنقيب عن النفط فى البحر الاحمر، والتى تحتاج الى تقانة متطورة لا تتوفر الا لدى عدد قليل من الدول . وبالتالي فتح المجال واسعاً للتجارة والاستثمار مع الدول الاسيوية والاوربية وايضاً لفتح الاسواق الخارجية للمنتجات الوطنية وجذب الاستثمار الاجنبى المباشر . ومما لاشك فيه ان الاقتصاد يمر بمرحلة تحتاج الى تضافر الجهود الدبلوماسية من اجل وضع الترتيبات اللازمة لجذب الاستثمارات

الاجنبية وخلق علاقات حسن جوار مع الدولة فى الوليدة فى السودان الجنوبي والبحث عن فرص استغلال الموارد البشرية والمادية .

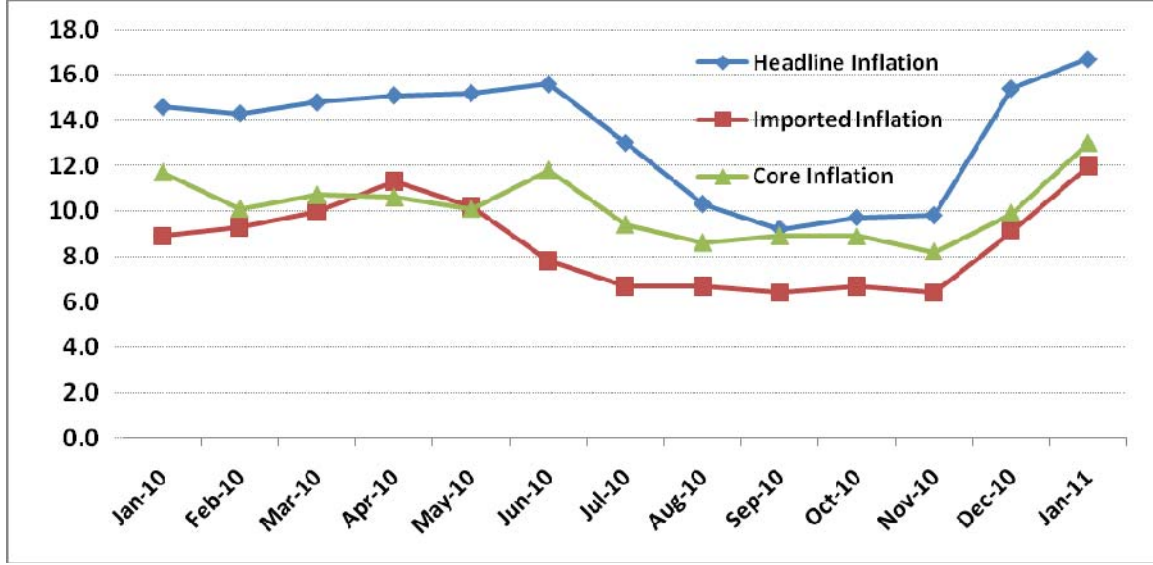
هناك تزايد فى الضغوط التضخمية لمعظم شركاء التجارة الخارجية للسودان فى شهر ديسمبر 2010م، الامارات العربية (1.94%)، كوريا (4.1%)، اليابان (0.1%)، الهند (8.2)، منطقة اليورو (2.5%) الصين، (4.6%) السعودية (5.3%)، و مصر (10.2%) ويتوقع ان تنعكس هذه التذبذبات على سعر صرف الجنيه السودانى ومعدلات التضخم فى البلاد . ولذلك لابد من التحسب الى التضخم المستورد ووضع الترتيبات اللازمة لاحتوائه وتحقيق استقرار سعر الصرف . وهى من اهم اهداف المرحلة الحالية لان تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى ظل التحولات التى تمر بها البلاد يمكن ان يقوى الثقة فى الاقتصاد ويؤدى الى مزيد من تدفقات الاستثمار الاجنبى والتوسع فى الانتاج والتصدير ورفع معدلات النمو الاقتصادى فى المدى البعيد .

2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني:

1-2 التضخم:

يلاحظ الارتفاع معدل التضخم الكلى (headline inflation) من 15.4% فى شهر ديسمبر 2010م الى 16.7% فى شهر يناير 2011م ، بينما ارتفع معدل التضخم الاساسى (core inflation) من 9.9% الى 13% ، و التضخم المستورد (imported inflation) من 9.1% الى 12% ويرجع ذلك الى انخفاض سعر صرف الجنيه السودانى بسبب عدم اليقين التى تزامنت مع فترة الاستثناء . ومع زوال التوقعات السالبة يتوقع ان تنخفض الاسعار بعد مدى زمنى محدد حسب فترات الابطاء والتى تدرج من 20% فى الشهر الاول الى 80% بنهاية العام ، وهذا يعنى ضرورة انتهاز سياسة نقدية انكماشية لتخفيض التضخم والحفاظ على استقرار سعر الصرف .

الشكل رقم (1) معدلات التضخم في السودان يناير 2010م الى يناير 2011م



من الجدول (1) اعلاه يلاحظ ارتفاع معدلات التضخم بنهاية العام 2010م وبداية العام 2011م الى مستويات قياسية ، عليه لابد من التنبيه من مخاطر التضخم ، فارتفاع معدلات التضخم بهذا النحو من شأنه ان يعرض الاستقرار الاقتصادى الى خطر داهم يستوجب توجيه الدولة لكافة الجهود لاحتواء التضخم، فمن المتعارف عليه ان معدلات التضخم عندما ترتفع بشكل متالى يصبح من الصعوبة بمكان تقليلها مستقبلاً لضعف فعالية السياسة النقدية والمالية عند دخول الاقتصاد فى مرحلة التضخم الركودى. حالياً هناك موجة تضخم دولى تضرب اقتصاديات العالم كاحد اهم نتائج الازمة المالية وازمة الغذاء وارتفاع اسعار الطاقة وهذا يحتم التفكير مبكراً فى حزمة سياسات متناسقة من اجل كبح جماح التضخم والحفاظة على استقرار سعر الصرف، ولذلك يستهدف البنك المركزى ادواته المتعارف عليها من اجل تقييد النمو النقدى من ناحية وتحييد الآثار التضخمية للتمويل بالعجز عن طريق الاستدانة من الجهاز المصرفى عن طريق عمليات السوق المفتوحة ونشاط التدخل فى سوق النقد الاجنبى .

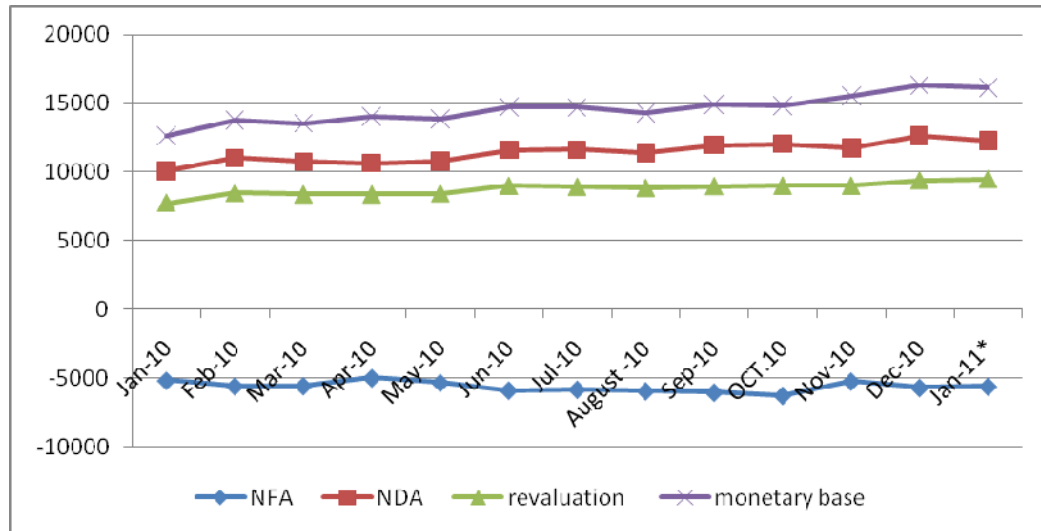
وما زالت الضغوط التضخمية لم تبرح مكانها فقد سجل معدل التضخم الشهرى 16% فى يناير 2011م وهى من المعدلات العالية التى سجلت فى تسعينات القرن الماضى ، فخلال العشر سنوات الماضية تمت السيطرة على التضخم ، وبما ان هناك مدى زمنى لتاثير التغير فى عرض النقود على التضخم يتراوح بين 10 الى 13 شهراً ، فان السياسة الانمكاشية النقدية التى اتبعتها البنك المركزى اعتباراً من يوليو الماضى ستظهر اثارها فى منتصف العام 2011م وهى نفس فترة انفصال الجنوب السودانى، واذا اخذنا اثر تغييرات سعر الصرف على معدلات التضخم هذا يعنى استمرار الضغوط التضخمية وبالتالى لابد من سياسة نقدية انكماشية لتخفيض معدلات التضخم، كذلك لابد من اعاده هيكلة

الموازنة العامة واستدامة عجز الموازنة في حدود متطلبات الاستقرار الاقتصادى وتخفيف اعباء المعيشة على المواطنين بتقليل التضخم وتوفير السلع الضرورية . الا ان سياسات جانب الطلب وحدها ليست كافية لتحجيم التضخم، اذ لابد من توجيه التمويل للقطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة)، وتشجيع الانتاج المحلى عبر برنامج متكامل لاحداث طفرة فى الانتاج لتغذية الاسواق المحلية والتصدير للاسواق الخارجية . ويتطلب ذلك تهيئة البيئة الانتاجية، وازالة القيود والرسوم المختلفة وتكامل جهود وزارات القطاع الاقتصادى للاستفادة من وفورات الانتاج الكبير فى المشاريع الحيوية والبنيات التحتية .

2-2 عرض النقود¹:

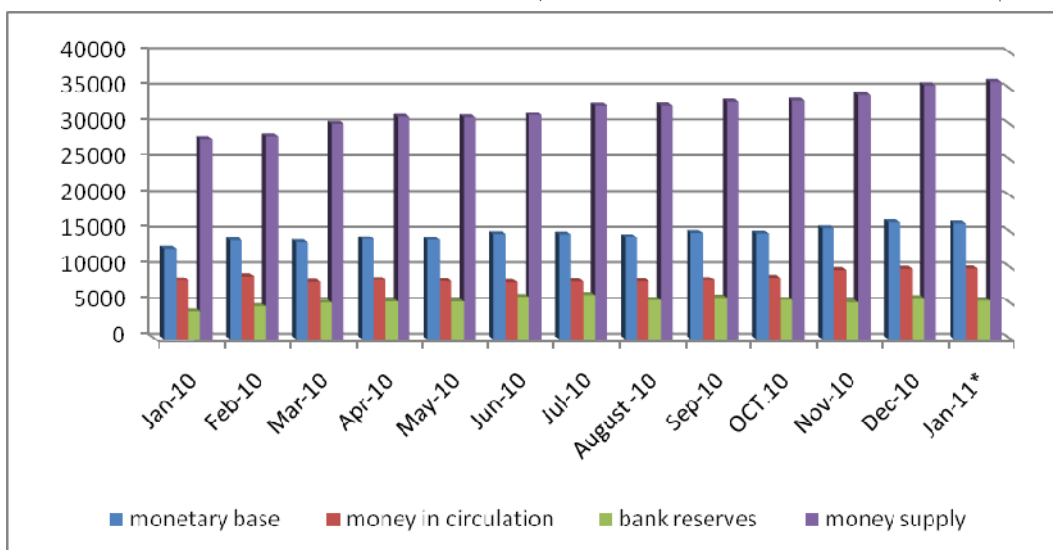
ارتفع عرض النقود من 35536 مليون جنيه فى ديسمبر 2010م الى 36009.3 مليون جنيه فى يناير 2011م ، بمعدل نمو تراكمي من ديسمبر 2010 بلغ 1.7% وهذا المعدل فاق المعدل المستهدف للسياسة النقدية للعام 2011 لنفس الفترة بحوالي 1.1%.

الشكل رقم (2) العوامل المؤثرة على القاعدة النقدية يناير 2010- يناير 2011م.

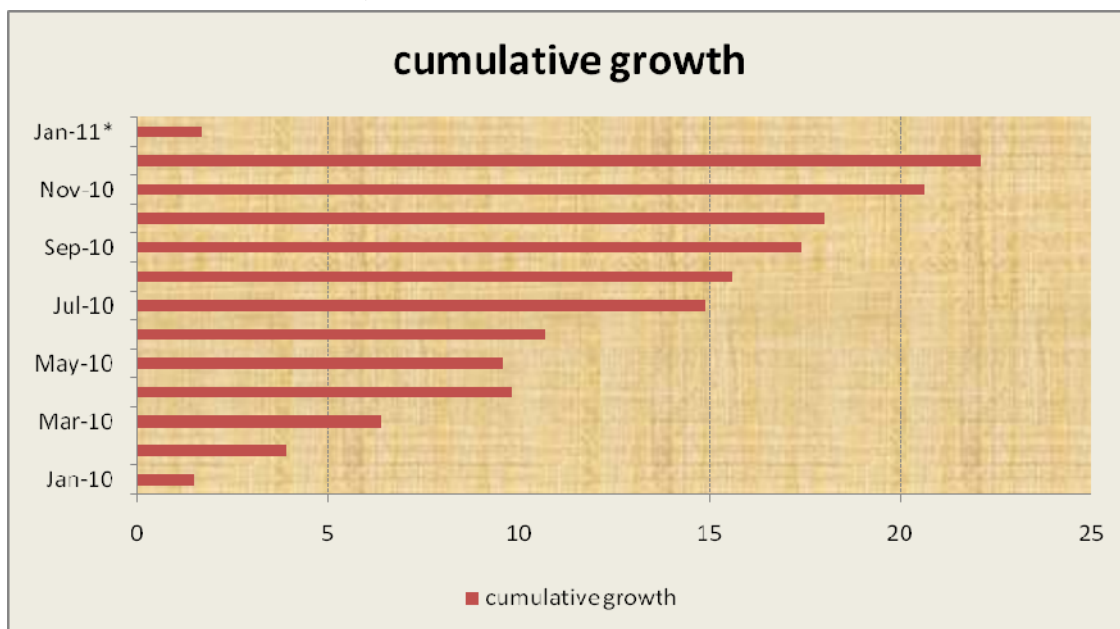


¹ بيانات تقديرية

الشكل رقم (3) عرض النقود يناير 2010 - يناير 2011 م



الشكل (4) معدل النمو التراكمي لعرض النقود من يناير 2010 الى يناير 2011 م



3-2 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:

ارتفع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني لدى بنك السودان المركزي من 2.4824 جنيه في ديسمبر 2010 الى 2.5004 جنيه في يناير 2011، كما ارتفع متوسط سعر صرف اليورو مقابل الجنيه السوداني من 3.2809 جنيه في شهر ديسمبر 2010 الى 3.3415 جنيه في يناير 2011 م .

شهدت الفترة الماضية ارتفاع الضغوط على سعر الصرف فى ظل عدم اليقينية وتداعيات فترة الاستثناء، وبالرغم من تحسن اداء اساسيات الاقتصاد الكلى والتي تمثلت فى تحسن النمو الاقتصادى وتحقيق معدل 5.2% فى العام 2010م وارتفاع حصيلة الصادرات البترولية وغير البترولية وبالتالي انخفاض عجز الحساب الجارى وميزان المدفوعات الا ان عوامل غير اقتصادية ادت الى ارتفاع سعر الصرف وتوسع الفرق بين السعر الرسمى والسعر الموازى، حالياً انخفضت الضغوط على سعر الصرف نسبياً نتيجة للإجراءات التى اتخذها البنك المركزى لامتصاص السيولة وتنظيم سوق النقد الاجنبى .

وفي اطار المراجعة المستمرة للضوابط والاجراءات المتعلقة بعمليات النقد الاجنبى، اصدر بنك السودان المركزى عدة منشورات منها منع استيراد بعض السلع وفقاً لقرارات مجلس الوزراء الموقر وضوابط وزارة التجارة الخارجية، وادت اجراءات حظر استيراد بعض السلع الى ترشيد الطلب على النقد الاجنبى وتقليل الضغوط على موقف ميزان المدفوعات .

وسيوصل البنك المركزى سياساته التى تهدف الى الاستقرار النقدي والمالي ، وتنظيم سوق النقد الاجنبى بغرض إستقرار سعر الصرف ، حيث ادت الضوابط التى اتخذتها الحكومة مثل منع استيراد السلع الكمالية عبر زيادة الرسوم عليها الى تقليل الطلب علي العملات الاجنبية .

ايضاً اصدر البنك المركزى منشوراً بخصوص استخدام حصائل الصادر وحدد بيع حصيلة الصادر للبنوك او تغطية استيراد لصاحب الحصيلة المنفذة ، وبالتالي تم توجيه موارد النقد الاجنبى لمقابلة الاحتياجات الفعلية مباشرة وتم مراقبة حسابات الصادر للتأكد التام من عدم استخدامها فى المضاربة .

بالاضافة الى ذلك فقد حظر البنك المركزى تصدير بعض السلع عن طريق البيع تحت التصريف لتنشيط وتحريك عمليات الصادر ، ومع تطبيق نظام الحافز ارتفعت موارد البنوك التجارية والصرافات بشكل متضاعف، وهذا يؤكد نجاح سياسة النقد الاجنبى لجذب الموارد الى الجهاز المصرفى .

ويلاحظ ارتفاع حصيلة الصادر نسبياً بعد تطبيق نظام حافز الصادر حيث اصبح العائد من عمليات الصادر مجزى بشكل كبير للعديد من سلع الصادر ويتوقع ان يسهم ذلك فى تحسين اداء القطاع الخارجى ويؤدى الى مزيد من تدفقات النقد الاجنبى الى البلاد وتشجيع الانتاج الحلى ودفع قاعدة الانتاج الحقيقى فى الزراعة والصناعة وتوفير فرص العمل .

من اجل تخفيف اعباء المعيشة على المواطنين فقد استمر البنك المركزى فى توفير النقد الاجنبى لاستيراد السلع الضرورية بسعر الصرف الرسمى ، وهناك تسهيلات مصرفية واجراءات وضوابط تساعد فى سرعة انسياب السلع الضرورية .

ينتج البنك المركزى برنامج التدخل فى سوق النقد الاجنبى للمحافظة على استقرار سعر الصرف فى ظل التعويم المدار ، ويتوقع ان يودى انفراج الاسواق بعد نهاية فترة الاستثناء الى زيادة عرض النقد الاجنبى ، حيث يستمر البنك المركزى فى برنامج ضخ النقد الاجنبى وفى ظل اجراءات ترشيد الطلب الاجنبى من المؤكد سيتم تحقيق هدف استقرار سعر الصرف .

2- 4 أداء التمويل المصرفي:

يلاحظ من الجدول رقم (1) تدفق التمويل لكل القطاعات بالعمليتين المحلية والاجنبية خلال شهر نوفمبر 2010 ، حيث سجل تمويل التجارة المحلية على اعلى نسبة بلغت 14.4 %، ثم القطاع الزراعي 12.3 % الاستيراد 12.1 % ، ، القطاع الصناعى 9.6 %.

من حيث الصيغ بلغت نسبة التمويل بصيغة المراجعة 48.1 %، والصيغ الاخرى 35.9 %، المشاركة 7.8 %، المقاوله 4.7 %، المضاربة 3.1 %، السلم 0.3 %، الاجارة 0.1 % من اجمالي تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية لشهر ديسمبر 2010م ، عليه لابد من التركيز فى تطبيق صيغ التمويل الاسلامية الاخرى والابدلاً عن صيغة المراجعة .

يعتبر التمويل الاصغر ركيزة اساسية لتوظيف شريحة واسعة من المنتجين وفقاً لاستراتيجية الدولة لمكافحة الفقر وتوفير فرص العمل ، ولذلك يهدف البنك المركزى الى تشجيع وتحفيز البنوك لتقديم التمويل الاصغر والصغير والتمويل ذو البعد الاجتماعى امعاناً فى تحريك قوى المجتمع الانتاجية وتحسين مستويات المعيشة للفئات المستهدفة .

أدت جهود البنك المركزى لاعادة الرقابة على المصارف وتشديد التفتيش الى تقليل التعثر المصرفى ، وهناك برامج محددة للاشراف المصرفى تقوم على الاساليب الاحترازية وغير الاحترازية ساهمت فى تحقيق السلامة المالية للجهاز المصرفى ، ولذلك يمكن القول بان الجهاز المصرفى يتميز باستقرار مالى مشهود بالرغم من تداعيات الازمة المالية العالمية ، حيث لم

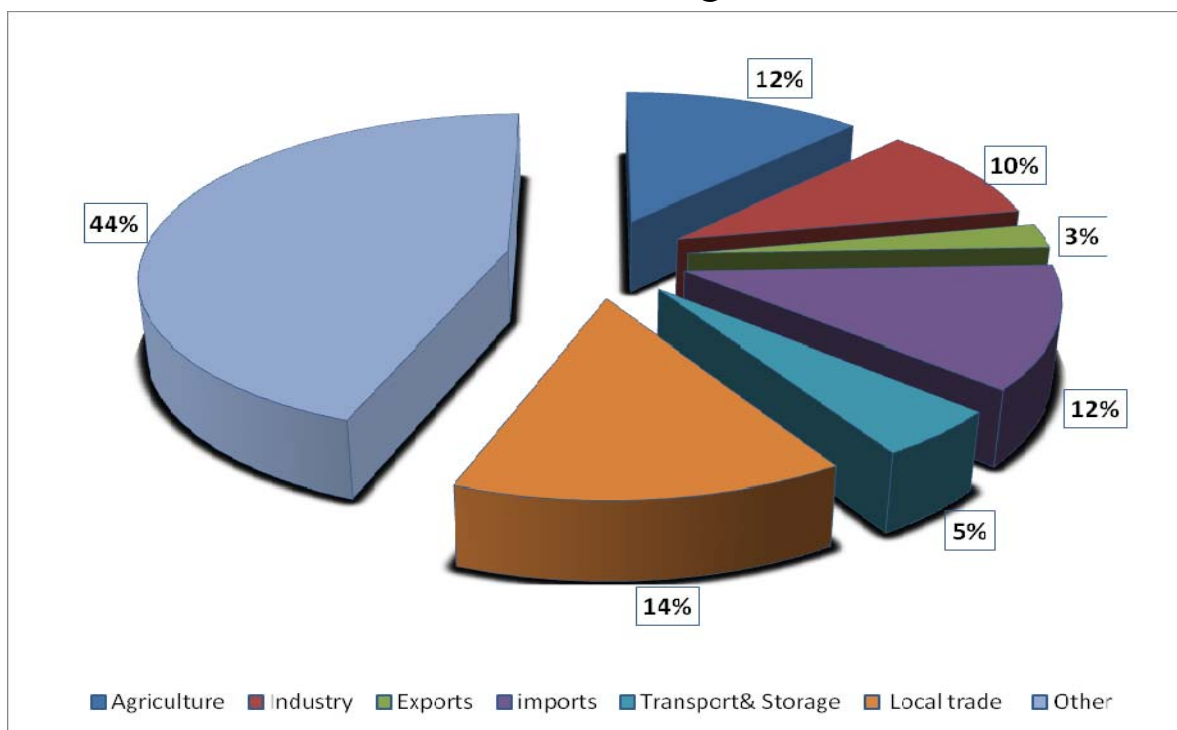
تبرز حالة افلاس لاي مصرف سودانى ويفيد التحليل المالى للاداء المصرفى الى تناسب السيولة والربحية والقدرة على الوفاء وفقاً لمتطلبات الاستقرار المالى وهناك برنامج محدد لرفع كفاية راس المال فى المصارف السودانية .

الجدول رقم (1) رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات – شهر نوفمبر 2010 * :
بملايين الجنيهات

	محلى	اجنبى	اجمالى	%
الزراعة	2,562.3	23.0	2,585.2	12.3
الصناعة	1,486.5	528.4	2,014.9	9.6
الصادر	442.1	66.9	509.1	2.4
النقل والتخزين	957.9	40.7	998.6	4.8
التجارة المحلية	2,780.8	238.4	3,019.2	14.4
الاستيراد	1,179.1	1,350.9	2,529.9	12.1
اخرى	7,977.2	1,304.9	9,282.0	44.3
اجمالى	17,385.8	3,553.2	20,939.0	100

المصدر: بنك السودان المركزي * بيانات تقديرية

الشكل رقم (6) توزيع التمويل المصرفي حتى نوفمبر 2010م



* بيانات تقديرية

2-4 موقف القطاع الخارجى و حركة التجارة الخارجية :

بتحليل اداء القطاع الخارجى يلاحظ ارتفاع الاستيراد من السلع الغذائية والمصنوعات والآلات ومعدات النقل ، ولذلك لابد من استراتيجية واضحة لاحلال الواردات، فغالبية السلع المستوردة يمكن انتاجها محلياً بل يتميز السودان بميزات مطلقة فى الانتاج الزراعى وبالتالي يمكن ترقية الصادرات جنباً الى جنب مع احلال الواردات فى اطار استراتيجية التصنيع من اجل التصدير، ومن اجل ضمان نجاح تكامل التصنيع مع نشوء وتطور الاسواق والمناطق الحرة لابد من اختيار قطاعات محددة وسلع بعينها تتميز بروابط امامية وخلفية قوية تساعد فى زيادة الطلب على مدخلات الانتاج وتوفر الاحتياجات للطلب المحلى بشكل كافى . وتكمن اهمية اختيار حلقة الانتاج الاساسية فى توفير الاكتفاء الذاتى فى ظل ملامح ازمة الغذاء العالمية الماثلة ، فمن لا يملك قوته لا يملك قراره .

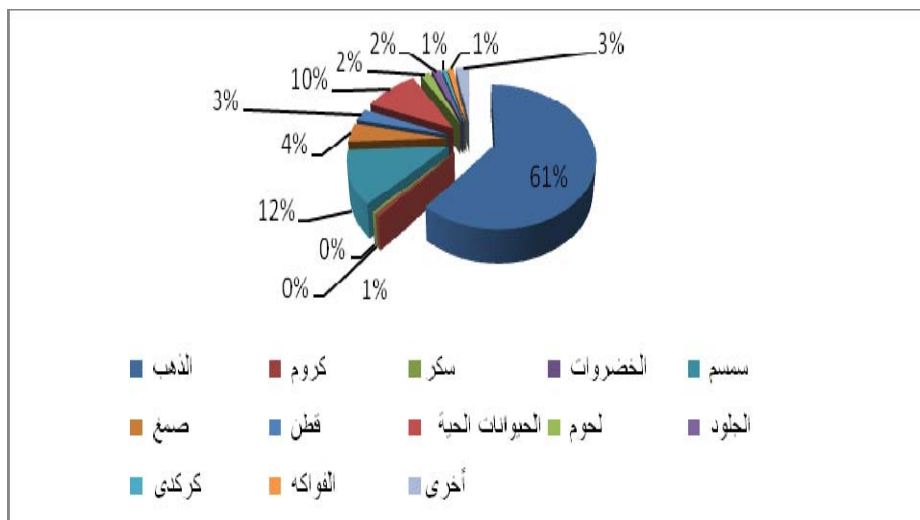
يهتم البنك المركزى بتشجيع الصادرات غير البترولية وهناك حوافز محددة للبنوك التجارية التى تساعد فى تمويل انتاج وتصدير الصادرات التقليدية فى هذه المرحلة الهامة والتى تتطلب تضافر كل الجهود من وزارات القطاع الاقتصادى لرفع مستويات الانتاج المحلى وفتح الاسواق الخارجية لمنتجاتنا الوطنية وبالتالي خلق فرص العمل ومحاربة البطالة .

هناك جهود مكثفة لتطوير بترول شمال السودان ويتوقع ان يصل انتاج شمال السودان حوالى 175 الف برميل يومياً مع حلول العام 2012م ويصل الى 195 الف برميل فى نهاية العام 2012م ، واذا اخذنا فى الاعتبار الجهود التى تبذلها وزارة المعادن لتشجيع تعدين الذهب والتى تشير الى امكانية تصدير 74 طن من الذهب تقدر بحوالى 2.4 بليون دولار فالنتيجة المؤكدة هى ان السودان الشمالى بإمكانه تعويض البترول الذى يتحول الى الجنوب تدريجياً مما يحسن موقف ميزان المدفوعات ويؤدى الى استقرار سعر الصرف تبعاً . تعتبر ترقية الصادرات غير البترولية احد اهم ملامح المرحلة القادمة فى رسم السياسات الاقتصادية الكلية ، فقد ارتفعت الصادرات غير البترولية بمعدل 30% خلال العام 2010م وتفيد التقارير الواردة بنجاح الموسم الزراعى الحالى وهناك توقعات بارتفاع حصيلة الصادرات الزراعية .

ومما لاشك فيه ان ارتفاع اسعار البترولية سيحسن من شروط التجارة فى شمال وجنوب السودان على حد سواء فى المدى القصير ، وهذا يعنى رفع قدرة البلاد على الاستيراد وتوفير الاحتياجات الاساسية ، بالرغم من فقدان ثلث انتاج

البترول بعد الانفصال الى ان ارتفاع اسعار البترول سيعمل على تعويض حصيلة الصادرات، وفي المدى البعيد لابد من مضاعفة انتاج البترول .

الشكل رقم (7) الصادرات غير البترولية خلال العام 2010 م



الجدول رقم (3) (أ) الصادرات غير البترولية للفترة حتى نهاية نوفمبر 2010² م المبالغ بملايين الدولارات

الذهب	1028	61.02%
كروم	9.9	0.59%
سكر	8.7	0.52%
الخضروات	0.7	0.04%
سمسم	203	12.05%
صمغ	71.8	4.26%
قطن	47.1	2.80%
الحبوانات الحية	177.4	10.53%
لحوم	31.7	1.88%
الجلود	28.67	1.70%
كركدى	12.4	0.74%
الفواكه	21.19	1.26%
أخرى	44.24	2.63%
جملة الصادرات غير البترولية	1684.8	100.00%

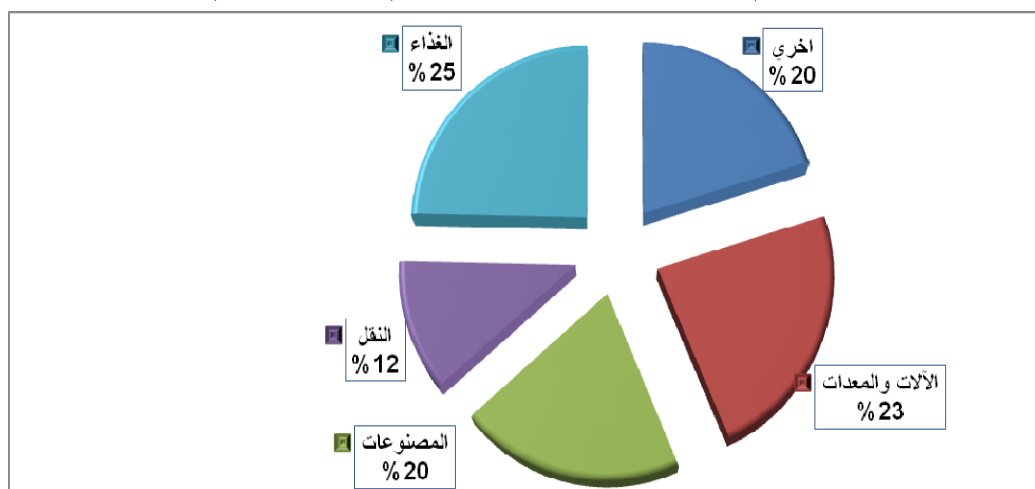
² البيانات المتوفرة تغطي الفترة حتى نوفمبر 2010 م ، الا ان جملة الصادرات يمكن ان تتخطى 1.5 مليار دولار بنهاية ديسمبر

2010 م ، يتوقع ان تصل عائدات الذهب الى مليار دولار وكذلك يتوقع ارتفاع حصيلة الصادرات التقليدية الاخرى .

الجدول رقم (3) (ب) تفاصيل الواردات للفترة من يناير حتى نوفمبر 2010 المبالغ بملايين الدولارات

الواردات	الغذاء	النقل	المصنوعات	الآلات والمعدات	اخرى	اجمالي الواردات
القيمة	2595.67	1244.20	2101.40	2458.23	2132.15	10531.65
نسبة المساهمة %	24.65	11.81	19.95	23.34	20.25	100.00

شكل رقم (8) الواردات خلال الفترة يناير 2010م الى نوفمبر 2010م



الذهب:

يلاحظ استقرار اسعار الذهب السودانية خلال الشهر الحالي إذ بلغ 40 دولار للجرام الواحد خلال شهر يناير 2011م ،
واذا استمر التقيب في معدن الذهب بصورة منظمة بواسطة الشركات والافراد يمكن ان يسهم الذهب فى تغطية العجز
في القطاع الخارجي .

6-2 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية :

ينشط البنك المركزى حالياً فى عمليات السوق المفتوحة، ويتوقع ان تشهد الفترة القادمة نشاطاً مكثفاً للسوق الثانوية
للاوراق المالية المختلفة . تمثل عمليات السوق المفتوحة احدي الادوات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض
النقود .

يجرى العمل في الاصدار الاول من شهادة إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول(شامة) فقد تم بيع 2857357 شهادة حتي الان بمبلغ 142868 مليون جنيه مقارنة بعدد 2431587 شهادة في الفترة الماضية أي بزيادة 425770 شهادة عن مبيعات الفترة السابقة بقيمة 21289 مليون جنيه .

لم يتغير الموقف لشهادات شهامة، أما بالنسبة لشهادة صرح فقد تغير الموقف متأثراً بتصفية الاصدار (13) وذلك بنقصان بمبلغ 10.78 وهو ما يعادل 107756 شهادة ، أما شهاب فلم يتغير الموقف فيهما بأي حركة.

وبلغ إجمالي التداول في السوق الثانوي 95196 شهادة مقابل 93189 شهادة عن الفترة الماضية بزيادة 2007 شهادة شهامة أما شهادات صرح فلا يوجد تداول خلال الفترة، ظلت إستثمارات المؤسسات والصناديق والبنوك التجارية كما هي ، وتبلغ مساهمات الافراد 4%، والمؤسسات والصناديق 7%، والبنوك 1.2%، وإجمالي مساهمات الاجانب في صرح 12.3%.

هناك انخفاض ملحوظ في العائد السنوي من واقع السوق لمعظم شهادات شهامة فإصدار 2010/1/1 إنخفض الي 11.08% مقارنة بـ 11.43% للفترة الماضية بينما إصدار 2010/4/1 إنخفض الي 8.21% مقارنة 8.81% للفترة الماضية أما إصدار 2010/7/1 فإنخفض الي 5.76% مقارنة بـ 9.14% للفترة الماضية أما بالنسبة لأصدار 2010/10/1 إنخفض الي 4.08% مقارنة بـ 11.23% للفترة الماضية . أما متوسط العائد السنوي من واقع السوق لشهادات شهامة عند إدراجها بلغ 4.8% ، اما متوسط العائد السنوي للصكوك في حدود 16%.

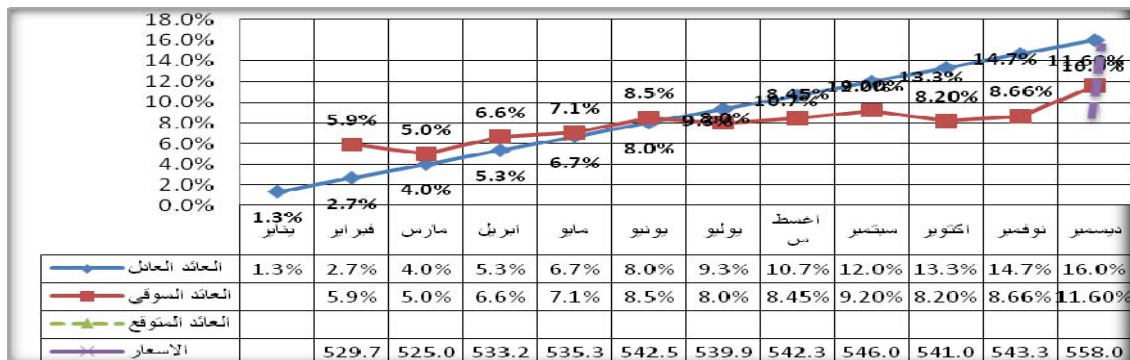
أغلق مؤشر الخرطوم هذا الشهر منخفضاً من (2,367.92) إلي (2,367.55) نقطة بفارق (0.37) نقطة عن مؤشر الشهر الماضي. حيث تم التداول في هذا الشهر في قطاعات: البنوك، التجاري الاتصالات والوسائط ، الأخرى، الخدمات المالية، الصناديق الاستثمارية والشهادات الاستثمارية. فيما سجلت قطاعات: الصناعي، الزراعي ، التأمين غياباً عن تداول هذا الشهر. ويتوقع ان ينشط السوق في المرحلة القادمة بعد انتفاء اثر عدم اليقين في الاسواق بسبب مرحلة الاستفتاء حول مصير الجنوب .

انخفض حجم التداول من (228,071,807,13) إلي (200,922,284.80) جنيه، عدد الأسهم المتداولة من (29,477,255) إلي (1,726,749) سهما و عدد العقود المنفذة من (859) إلي (664) عقدا بينما ارتفعت عدد الصكوك من (684,143) إلي (1,525,800) صكا .

شهدت حركة أسعار الأسهم في قطاع البنوك خلال هذا الشهر استقرار مشهوداً : البنك السوداني الفرنسي في (3) جنيه و بنك فيصل الاسلامي عند (3.48) جنيه ومصرف المزارع التجاري عند (0.80) جنيه وبنك المال عند (12.40) جنيه ، و انخفض سعر سهم البنك الإسلامي السوداني من (0.20) الي (0.19) جنيه بينما ارتفع سعر سهم بنك التضامن من (1.51) الي (1.59) جنيه ، في القطاع التجاري: استقر سعر سهم الشركة السودانية للمناطق والاسواق الحرة عند (9) جنيه وشركة عفراء عند (10) جنيه ، في قطاع الإتصالات و الوسائط :هذا الشهر انخفض سعر سهم مجموعة سوداتل للإتصالات المحدودة من (2.34) إلى (2.12) جنيه واستقر سعر سهم السينما السودانية عند (20) جنيه، في قطاع الاخرى استقر سعر كل من المهاجر العالمية عند (0.12) جنيه وشركة الانشاءات الحديثة عند (10) جنيه، في قطاع الصناديق الاستثمارية: إنخفضت اسعار كل من صندوق الاعداد العقاري من (10.50) الي (10.20) جنيه ، انخفض سعر صكوك الاستثمار الحكومية السادسة من (102.75) الي (100.95) جنيه ، صكوك الاستثمار الحكومية الرابعة عشر من (101.50) الي (101) جنيه ، صندوق المستثمر الثاني من (10.25) الي (10.06) جنيه و صكوك الاستثمار الحكومية الخامسة عشر (106) الي (100.65) جنيه بينما ارتفع سعر الصندوق الشامل الثاني من (10.06) الي (10.10) جنيه و صكوك صندوق اجارة بنك الخرطوم الاستثماري من (10.60) الي (10.80) جنيه بينما استقرت اسعار كل من صكوك صندوق الاستثمار في الاوراق المالية الثاني عند (10.25) جنيه صندوق جلوبل الامان عند (10.10) صندوق الرواد الاول عند (10) جنيه .في قطاع الشهادات الإستثمارية هذا الشهر: ارتفعت أسعار 9 اصدارات وانخفضت اسعار 12 اصداره بينما استقر سعر اصداره واحدة من اصل 22 اصداره تم التداول فيها .

منحنيات العائد على شهادات شهامة و صرح وودائع البنوك(2011/1/31)

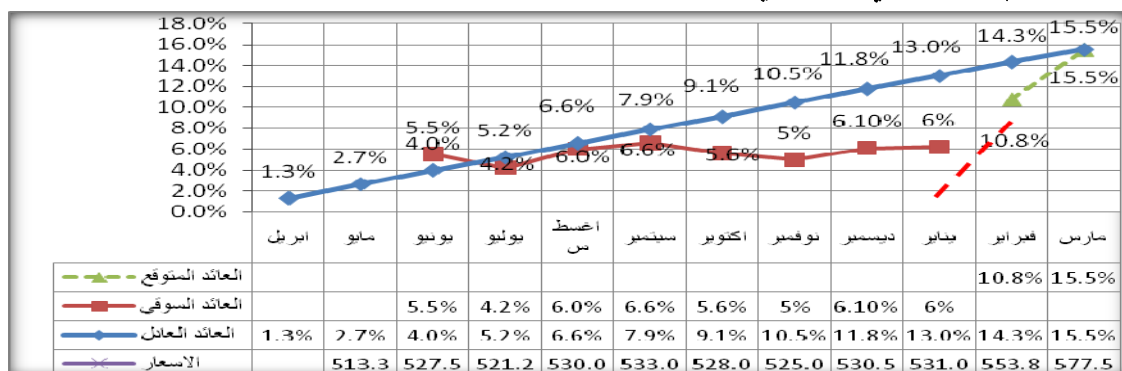
شكل رقم (9) منحني العائد علي شهادات شهامة 44 اصدار 2010/1/1 :-



بلغ العائد بسعر السوق لشهر ديسمبر حوالي 10.5% بارتفاع 2% عن الشهر السابق ولكن سجل الفرق عن العائد بالسعر العادل نسبة بلغت 5%. ويعزى ذلك الى اقتراب تاريخ استحقاق الشهادة مصحوبا بظاهرة الانخفاض العام في العائد بسعر السوق والذي تشهده معظم الاصدارات في هذه الفترة.

يعتبر شهر يناير هو الشهر الاخير للشهادة للتداول في السوق الثانوي حيث بلغ العائد بسعر السوق للشهادة حوالي 12% اغلق عليه التداول في السوق الثانوية لهذه الشهادة مع توقعات بان تصل متوسط نسبة توزيع الارباح علي الشهادة حوالي 14%.

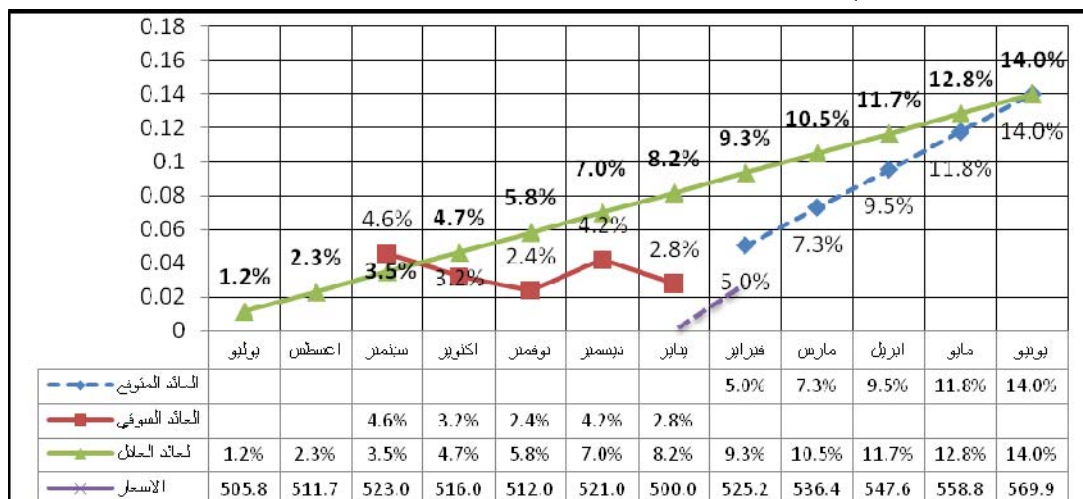
شكل رقم (10) منحني العائد علي شهادات شهامة 45 اصدار 2010/4/1:



بنهاية ديسمبر بلغ العائد بسعر السوق 6.1% بزيادة 1% عن نوفمبر وبنقصان باكثر من 5% عن العائد بالسعر العادل.

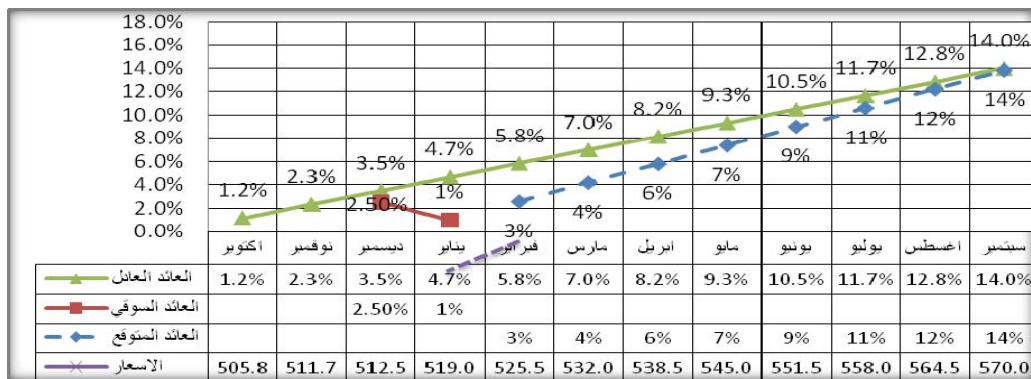
حافظت الشهادة علي العائد بسعر السوق مستقرا عند 6% لشهر يناير كما هو الحال في ديسمبر عاكسا حالة الركود الذي يشهده سوق الاوراق المالية في الفترة الحالية. وازداد الفرق بين نسبة العائد بالقيمة السوقية والعادلة ليصل لصالح الاخيرة ليلبلغ الـ 7% ويعتبر هذا مؤشر علي الحالة غير الجيدة التي يمر بها اداء السوق في هذه الفترة متأثرا بعدة عوامل.

شكل رقم (11) منحني العائد علي شهادات شهامة 46 اصدار 2010/7/1:



شهد شهر ديسمبر ارتفاع في العائد بسعر السوق عن نوفمبر بحوالي 2% حيث بلغ العائد 4.2% بنقصان بأكثر من 3% عن العائد بالسعر العادل. انخفض العائد علي الشهادة خلال يناير الي 2.8% بدلا عن 4.2% لشهر ديسمبر متأثرا بالانخفاض العام الذي يشهده السوق في الفترة الحالية لكل الاصدارات ويلاحظ باقفال شهر يناير وصل الفرق بين نسبة العائد بسعر السوق والقيمة العادلة الي أكثر من 5% مما يدل ذلك علي ازدياد المعروض من الشهادات مقابلا بضعف كبير في قوة الطلب .

شكل (12) منحني العائد علي شهادات شهامة 47 اصدار 2010/10/1

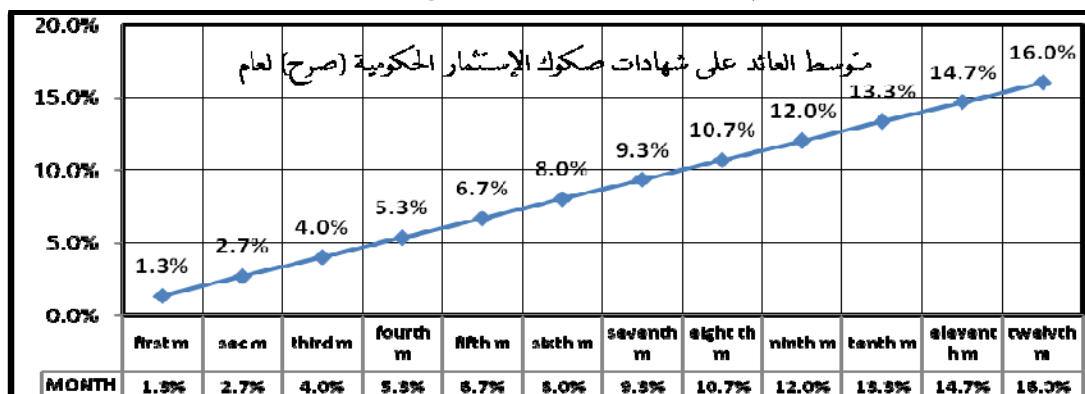


يعتبر شهر ديسمبر هو الشهر الاول لادراج الشهادة في السوق الثانوي حيث بلغ العائد بسعر السوق حوالي 2.5% بانخفاض 1% عن العائد بالسعر العادل حيث تم ادراج هذه الشهادة في وقت مبكر عقب الاكتاب وكذلك تزامنت مع الاكتاب في شهادات شامة مما ادي الي انخفاض الطلب عليها .

استقر العائد علي الشهادة عند ال 1% بنهاية يناير بانخفاض بلغ 1.5% عن ديسمبر متأثرا بالانخفاض العام الذي تشهده اسعار الشهادات . وارتفع الفرق بين نسبة العائد العادلة والسوقية ال 3.7% وتعتبر الشهادة هي الاحدث عمرا بين بقية الشهادات .

2 / منحني العائد على صكوك الإستثمار الحكومية:

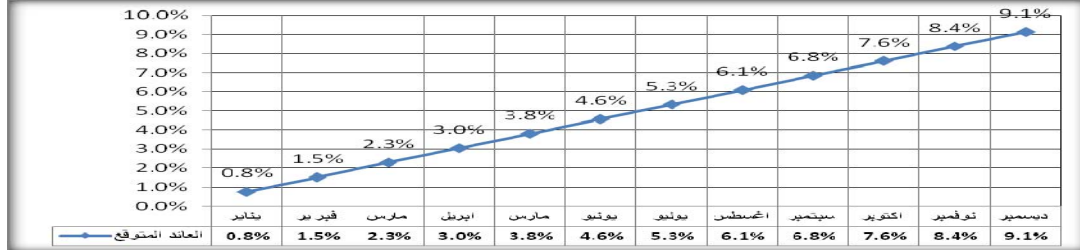
شكل رقم (13) متوسط العائد علي صكوك الاستثمار الحكومية(صرح) للعام 2010



العائد علي الصكوك هو 16% سنويا ويعتبر ثابت لانها قائمة علي صيغة الاجارة .

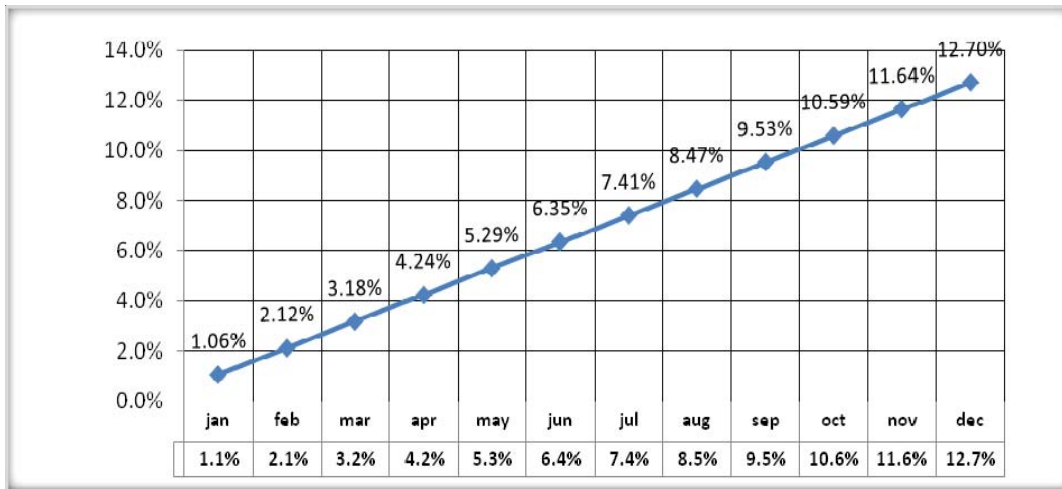
منحني العائد المتوقع علي الودائع الاستثمارية بالبنوك للعام 2010:-

شكل رقم (14) منحني العائد المتوقع علي الودائع الاستثمارية للعام 2010



متوسط العائد المتوقع للودائع الاستثمارية في نهاية العام 2010 في حدود 9.1% وذلك وفق تقديرات المصارف .

شكل رقم (15) منحني العائد المرجح الكلي على شهادات شهامة و صرح وودائع البنوك:-



من المتوقع ان يبلغ العائد الكلي المرجح لكل الاوعية الاستثمارية بنهاية العام 2010م حوالى 12.7% .

والله الموفق ،،

بنك السودان المركزى - إدارة البحوث والتنمية